الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)
الجلسة ٢٠
المعقودة يوم الثلاثاء
١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة العشرين

الرئيس: السيد صمدي (جمهورية إيران الإسلامية)

المحتويات

البند ٨٦ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr. GENERAL
A/C.4/50/SR.20
23 January 1996
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

في غياب السيد موثاورا (كينيا)، تولى السيد صمدي (جمهورية إيران الإسلامية)، نائب الرئيس، الرئاسة،

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٠

البند ٨٦ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات (تابع) (A/49/875-S/1995/235 و A/49/876 و A/49/886-S/1995/276؛ و A/50/137-S/1995/295 و A/50/215-S/1995/475 و A/50/230 و A/50/254-S/1995/501 و A/50/437 و A/50/702 و A/50/711-S/1995/911 و A/50/572؛ و A/C.4/50/L.10*)

١ - السيد مرنيس (أوروغواي): قال إن بلده تشترك حاليا في العمليات التي تنفذ في الصحراء الغربية، وأنغولا، والهند، وباكستان، والعراق، والكويت، ورواندا، وليبريا، وجورجيا، وغواتيمالا، وطاجيكستان. وبالرغم من طاقاتها المحدودة، فإن أوروغواي، كانت بالنسبة لتعداد سكانها، الدولة العضو التي تقدم أعلى حصة من الأفراد العسكريين لتلك العمليات. وقد انطوت صياغة السياسة الخارجية لبلده بصورة تقليدية على احترام المبادئ الكبرى للقانون الدولي. وعند عملها كوجود خارجي، كانت أوروغواي مقيدة بصفة خاصة بثلاثة من تلك المبادئ: عدم التدخل، واحترام تقرير المصير، والتسوية السلمية للمنازعات. وقد اشترك بلده، وكان يشارك، وهو راغب في الاستمرار في المشاركة في جميع العمليات المنشأة عملا بأحكام الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة.

٢ - وأضاف قائلا إن بلده لاحظ باهتمام كبير الاقتراح الذي يقضي بجعل اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام مفتوحة العضوية أو على الأقل كفالة اشتراك جميع الدول الأعضاء التي تساهم بقوات في عمليات حفظ السلام في اللجنة. وأعرب عن قلقه أيضا لتأخير الأمم المتحدة في سداد مستحقات البلدان المساهمة بقوات، وهو ما يؤثر على قدرتها على المشاركة في عمليات أخرى. وفضلا عن ذلك، فإنه ينبغي عند التخطيط لعمليات حفظ السلام إيلاء اهتمام خاص بأمن الأفراد المشاركين. وختاما فإن بلده يرحب بإبرام اتفاق ستوضع بموجبه معايير موضوعية لتحديد سداد مستحقات البلدان المشاركة في العمليات لقاء المعدات التي تقدمها.

٣ - السيد كاسام (موزامبيق): قال إن إحدى عمليات حفظ السلام قد ساعدت على الاشراف على تنفيذ اتفاق السلام العام لموزامبيق ومراقبته، وهو الاتفاق الذي أنهى ١٦ عاما من الحرب المدمرة في هذا البلد. وكما أشار رئيس موزامبيق مؤخرا، فإن السلام في موزامبيق قد أصبح ممكنا من جراء عوامل أساسية عديدة: الإرادة السياسية التي أبدتها الأطراف؛ والدور الايجابي الذي اضطلعت به جميع فئات المجتمع؛ وروح التسامح والتوفير المتبادل لوسائل الراحة؛ والدور الملموس الذي اضطلع به المجتمع الدولي. وتوقف نجاح العمليات أيضا على الأخذ بنهج عملي في تقييم الحالة الخاصة لكل بلد. وفي هذا الصدد، أشار الرئيس الى أنه يتعين على قوات حفظ السلام أن تعمل على أساس موافقة الأطراف المعنية، ويتعين أن تعمل على الدوام بتجرد ووفقا لولاياتها، ويتعين أن تحترم مبادئ الاستقلال والسيادة والسلامة الاقليمية وعدم التدخل. ويتعين أيضا وضع الجوانب الإنسانية للعمليات في الاعتبار.

٤ - واستطرد قائلا إن الدولة كانت، ويتعين أن تظل، الصرح الداعم لجهود قوات حفظ السلام في الميدان. وفور اتمام إحدى العمليات، فإنه ينبغي إيلاء أولوية عليا للتسريح، وجمع الأسلحة وإزالة الألغام وتعزيز المؤسسات الوطنية لضمان إقامة سلام دائم. ولهذا السبب، فإن حكومته تشارك الأمين العام في رأيه الذي أعرب عنه في ملحق لخطة للسلام (A/50/60*-S/1995/1*)، ومفاده أنه ينبغي أن يذهب تدخل المجتمع الدولي إلى أبعد من النهج الانساني وأن يشتمل على تعزيز المصالحة الوطنية وتهيئة الظروف الملائمة التي تتيح إقامة حكومة فعالة. وأشار الأمين العام إلى مسألة هامة أخرى تتعلق ببعثات حفظ السلام: الحاجة إلى تعيين أفراد ذوي مهارات دبلوماسية للعمل كممثلين أو مبعوثين خاصين له.

٥ - واسترسل قائلا إنه بعد أن درس تقرير اللجنة الخاصة بشأن البند ٨٦ من جدول الأعمال (A/50/230)، فإن وفده يود أن يؤكد أهمية تزويد الأمم المتحدة بالوسائل اللازمة للقضاء على التأخير بين تقرير الولايات ووزع عمليات حفظ السلام. ورحب بترتيبات المؤازرة باعتبارها خطوة هامة نحو إنشاء آلية دائمة تتولى تنفيذ هذا النهج. وقال إنه على اقتناع بأن الوزع السريع لقوات حفظ السلام يمكن أيضا أن يعتمد على الترتيبات الإقليمية ودعا إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في الميدان.

٦ - وأضاف قائلا إن وفده يتفق مع الرأي القائل بأنه ينبغي أن تكون للبعثات قيادة وتحكم موحدين فيما يتعلق بالعمليات ورحب في هذا الصدد بتوصية اللجنة الخاصة بشأن تعيين ممثل خاص للأمين العام يحظى بسلطة على جميع جوانب العمليات الكبيرة.

٧ - وقال إنه يود أن يعرب عن تقديره الخالص للعمل الذي أنجزته عملية الأمم المتحدة في موزامبيق. وستواصل موزامبيق الوفاء بالتزاماتها بالعمل على نجاح أنشطة الأمم المتحدة.

٨ - السيد سلام (اليمن): قال إن عمليات حفظ السلام كانت إحدى الوسائل الأساسية التي صانت الأمم المتحدة بواسطتها السلام والأمن الدوليين. وقدم تقرير اللجنة الخاصة منهجية ستساعد الأمم المتحدة على الوفاء بولايتها في هذا المجال. وبغية تلافي المنازعات السياسية في إحدى المناطق أو أحد البلدان، فإنه ينبغي اعتماد منهجية واستراتيجية وقائية، قائمتين على أساس أسباب المنازعات، مثل الفقر أو التخلف. ويتعين أن يعمل المجتمع الدولي على تحسين قدرته على التعرف على المنازعات وتوقعها وحلها قبل أن تتحول إلى مواجهات مسلحة.

٩ - واستطرد قائلا إن بلده يؤيد لذلك تقديم المساعدة الثنائية والدولية إلى أفقر أعضاء المجتمع الدولي. وهناك حاجة إلى نظم لجمع البيانات وتحليلها تجعل في الإمكان تحديد أسباب المنازعات والمآسي البشرية.

١٠ - ومضى قائلا إن وفده يؤيد اقتراح الأمين العام بأن يجري تنسيق أعمال الأمم المتحدة مع أعمال الهيئات الإقليمية المشار إليها في الفصل الثامن من الميثاق بغية العمل على حل المنازعات. ومن المهم احترام دور الأمم المتحدة في تنفيذ قرارات مجلس الأمن وفي الاضطلاع بعمليات حفظ السلام. ومن المهم أيضا تدعيم تمويل الأمم المتحدة حتى يمكن للمنظمة أن تضطلع بهذه العمليات. وقال إن وفده يؤيد جهود الأمين العام لصنع السلام ويؤيد جهود الأفرقة الثنائية للتعاون وتبادل المعلومات مع البلدان المشاركة في عمليات حفظ السلام وفي إقليم الدولة الذي تنفذ فيه هذه العمليات.

١١ - السيد سنغوي (زمبابوي): قال إنه ينبغي للجمعية العامة أن توسع نطاق عضوية اللجنة الخاصة لكي تعكس ليس فقط عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ولكن أيضا مشاركتها المتزايدة في عمليات حفظ السلام. وقد أثنت زمبابوي على أعمال الأمم المتحدة في موزامبيق وجنوب افريقيا، وتأمل في أن تكلل العملية السلمية في أنغولا بالنجاح. وكانت الموارد البشرية والمادية المطلوبة لحفظ السلام ضخمة، ولكن زمبابوي تعتقد أنه لا ينبغي أن يكون حفظ السلام مقصورا على بضع بلدان قوية من الناحية الاقتصادية والسياسية. وعلاوة على ذلك، فإنه من الجوهري كفالة عدم إشراف الأمم المتحدة على أي مجموعة من الاجراءات قد تستهدف خدمة المصالح الوطنية الضيقة لحفنة من البلدان.

١٢ - وأردف قائلا إن أفرادا عديدين قد تساءلوا لماذا يبدو أن صبر الأمم المتحدة ينفذ بصورة أسرع عندما تضطلع المنظمة بإدارة بعثات لحفظ السلام في افريقيا، التي تستضيف عددا مفرطا من بعثات حفظ السلام المجهضة أو التي جرى التخلي عنها. وقد أدى الانسحاب السابق لأوانه لأفراد حفظ السلام الغربيين من عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وإنهائها إلى رد فعل أدى إلى تخريب رواندا وتأثر ليبريا ومناطق منازعات أخرى بشدة، ونجم بوضوح عن تسلل الإقليمية وتطبيق معايير مزدوجة عند تحديد شروط وزع أو انسحاب بعثات حفظ السلام إلى المساس بمصداقية الأمم المتحدة وتجردها وعالميتها.

١٣ - واستطرد قائلا إن وفده يشعر بالامتنان لأن الأمين العام قد دعا إلى عقد اجتماع في آب/أغسطس ١٩٩٤ مع رؤساء المنظمات الإقليمية. وقد اتخذت منظمة الوحدة الافريقية تدابير واقعية لإنشاء آلية لمنع نشوب المنازعات وحلها. وقد أقامت زمبابوي مركزا وطنيا لحفظ السلام الذي قام مؤخرا بعقد حلقته التدريبية الأولى التي ضمت الدول الأعضاء في المنطقة. ومن الجوهري أن تصبح الأمم المتحدة مشاركة بصورة مباشرة في الترتيبات الإقليمية وأن تقدم مساعدة مالية وغيرها من أشكال المساعدة.

١٤ - ومضى قائلا إن وزع القوات المتعددة الجنسيات المحدودة أو قوات التحالف الذي شكل مساسا بالطبيعة الدولية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام قد أثارت قلقا شديدا لدى وفده. وهناك حاجة إلى تحديد دور تعددية الأطراف في حفظ السلام.

١٥ - وقال إن نجاح العمليات الراهنة لحفظ السلام يتوقف، في جملة أمور، على التمويل الكافي. ويتعين أن تفي الدول الأعضاء بالتزاماتها بموجب الميثاق من خلال السداد السريع لاشتراكاتها بالكامل وبدون شروط.

١٦ - السيد فرديير (الأرجنتين): قال إن بلده يوافق على توسيع نطاق تشكيل اللجنة الخاصة، ولكن موقفه في هذا الصدد يتسم بالمرونة، وأشار إلى أنه لم تقع داخل اللجنة ولم يحدث على الإطلاق أن وقعت منازعات بين الدول الأعضاء والدول التي لها مركز المراقب.

١٧ - وأضاف قائلا إن الأرجنتين تعلق أهمية على تدريب أفراد عمليات حفظ السلام؛ وقد نظمت في نيسان/أبريل ١٩٩٥ حلقة دراسية شارك فيها ممثلو ١٦ بلدا أمريكيا، وهي تقر أيضا بالخبرة القيمة التي يوفرها اشتراك أفراد عسكريين من بلدان مختلفة في الميدان. وقد ساهمت الأرجنتين بطرق عديدة في عمليات حفظ السلام، بما في ذلك توفير مسؤولين ذوي خبرة في هذا الميدان، بدون مقابل، للأمانة العامة.

١٨ - واستطرد قائلا إن الدبلوماسية الوقائية ودعم السلام فور انتهاء المنازعات هما أمران يتسمان بأهمية حيوية، كما اتضح ذلك في هايتي وفي قطاع غزة، حيث تعاونت الأرجنتين بصورة وثيقة مع الدول الأخرى في برنامج "الخوذ البيضاء". وفي هذا الصدد، قال إن وفده يعتزم بحسم الاستمرار في المشاركة في تحليل تقرير الأمين العام "ملحق لخطة للسلام".

١٩ - ومضى قائلا إنه على الرغم من أن عمليات حفظ السلام لا تزال تعتبر أداة حيوية، فإنه من الجوهري تحسينها في ضوء الخبرة. وهناك عامل هام بالنسبة للمستقبل هو نظرة الرأي العام الدولي لهذه العمليات. ويتعين أن تسعى الأمم المتحدة إلى الدعاية الموضوعية لأغراضها ونجاحاتها ومشاكلها. وترحب الأرجنتين بترتيبات المؤازرة، التي أدت إلى تحسين وقت رد فعل المنظمة، وهي تشعر بالتقدير لجميع المبادرات التي ترمي إلى هذه الغاية. وقال إنه يرحب بتقرير الأمين العام عن تحسين التأهب لحل المنازعات وحفظ السلام في افريقيا (A/50/711)، وأكد على حاجة المناطق المختلفة إلى تقاسم المسؤولية عن عمليات حفظ السلام. وعلاوة على ذلك، فإنه يرى أن آلية المعلومات والتشاور التي أنشأها مجلس الأمن مفيدة للغاية، بالرغم من أن هناك حاجة إلى استعراضها وتحسينها.

٢٠ - وقال إن الأرجنتين لا يمكنها إخفاء قلقها إزاء الحالة الحرجة الراهنة. ولا تعتقد أن هناك "شعورا بالارهاق" من قبل المنظمة أو الدول الأعضاء فيها؛ ومنشأ الأزمة ذو طبيعة سياسية ومالية. ومن الجوهري أن تفي جميع الدول الأعضاء بالتزاماتها في وقتها وبدون شروط، نظرا لأن انهيار الهيكل الكبير الذي شُيِّد بهذا الجهد لن يفيد أحدا.

٢١ - السيد وانغ شويشيان (الصين): قال إن عمليات حفظ السلام لا تزال تؤدي دورا مفيدا في منع المنازعات وتفاقم الخلافات. واستدرك قائلا إنه ليس من الصعب أن نلاحظ، عند استعراض عمليات الأمم

المتحدة الأخيرة لحفظ السلام، وجود انحرافات عن ميثاق الأمم المتحدة وعن القواعد التي تحكم العلاقات الدولية.

٢٢ - وتابع كلمته قائلا إن عمليات حفظ السلام غالبا ما تستخدم كوسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، ولفرض نمط معين من النظم والقيم الاجتماعية أو لخدمة مصالح بلد أو بلدين. وأوضح أن عمليات حفظ السلام استخدمت على نحو متزايد في تسوية المنازعات الداخلية، وتنفيذ عمليات الاغاثة الانسانية ومراقبة الانتخابات. وغالبا ما تشمل ولايتها رصد حقوق الانسان وإعادة بناء الجهاز القضائي في أحد البلدان كجزء من الاشراف على تنفيذ اتفاقات السلام. ويجب أن تقيد عمليات حفظ السلام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما مبدأي احترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

٢٣ - ومضى قائلا إن اللجوء الى القوة العسكرية لمحاولة تسوية المنازعات يشكل اتجاها خطيرا آخر. وأن المنازعات عقدت القضايا التاريخية، وأنه لا يمكن تسويتها إلا من خلال مفاوضات متأنية وسلمية. وأوضح أن التذرع بالفصل السابع من الميثاق على أسس واهية، أو إنشاء قوات متعددة الجنسيات أو تحويل عمليات حفظ السلام الى تدابير القمع - أو بهدف إرباك الناس - من شأن ذلك كله أن يفاقم المشاكل ويعوق تسويتها وحسب. ولا يمكن استخدام تدابير القمع على النحو المبين في الفصل السابع من الميثاق إلا عند مواجهة المخاطر التي تهدد السلام، وفي حالات انتهاك السلام أو عند القيام بأعمال عدائية، ولكنها لا تستخدم جزافا على الإطلاق.

٢٤ - وزاد على ذلك قوله إن هناك اتجاها ما انفك يزداد خطورة يتمثل في تطبيق معايير مزدوجة في عمليات حفظ السلام. وقال إن بعض البلدان شجعت بقوة عمليات حفظ السلام هذه التي تعتبرها ضرورية وتتفق مع مصالحها الخاصة، وأعاقت العمليات التي اعتبرتها غير ضرورية. وكانت هذه الظاهرة خطيرة بوجه خاص بالنسبة لافريقيا. وأوضح أن المعايير المزدوجة سوف تؤثر حتما على دعم العديد من البلدان النامية لعمليات حفظ السلام، كما أنها ستضعف سلطة المجلس وقدرته على صيانة السلام والأمن الدوليين.

٢٥ - واستطرد قائلا إنه وقع تهميش للأمم المتحدة في عملية أو عمليتين لحفظ السلام واستعيض عنها ببعض البلدان أو المنظمات الاقليمية. ومن ثم فقدت هذه العمليات طابعها الحيادي وربما أصبحت طرفا في النزاع. وفقدت بالتالي ثقة الأطراف المتنازعة ودعمها وتعاونها، وتعرضت سلامة أفراد حفظ السلام للخطر. لذلك يجب أن تعكس عمليات حفظ السلام إرادة جميع الدول الأعضاء، وأن تنفذ في إطار التوجيه السياسي لمجلس الأمن والقيادة العسكرية للأمم المتحدة، ويعتمد فيها على مشاركة أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء.

٢٦ - ولا تستطيع الأمم المتحدة أن تواجه التوسع اللامحدود لعمليات حفظ السلام وزيادة اتساع مجال نشاطها، سواء من حيث الموارد المالية أو البشرية. ولا يمكن، بل وينبغي ألا تتحمل الأمم المتحدة جميع

المسؤوليات الدولية، وألا تقوم، من باب أولى وأحرى، بدور "الشرطي العالمي". ويجب لمجلس الأمن أن يأذن بكل عملية من عمليات حفظ السلام ويحدد ولايتها بحذر في ضوء الحالة الفعلية ومواقف الأطراف المعنيين وقدرات الأمم المتحدة.

٢٧ - السيد ثاناراجسنغام (ماليزيا): قال إن التساؤلات بشأن مستقبل أنشطة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام وثيقة الصلة بالموضوع. وتساءل عما إذا كانت الاعتبارات المالية ستشكل العنصر الحاسم الوحيد في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وعما إذا كان حفظ السلام سيرتد الى النمط المألوف لفترة ما قبل الحرب الباردة أو يوكل أمرها الى القوى العظمى. ومن المسلم به أن هناك شعور بخيبة أمل إزاء مشاركة الأمم المتحدة في حفظ السلام على الرغم من أنها كانت قد حققت بالتأكيد بعض النجاح. وقال إنه يجب على الأمم المتحدة أن تتعلم من تجاربها الماضية في مجال حفظ السلام، الناجحة منها وغير الناجحة.

٢٨ - وفيما يتعلق بمسألة توسيع عضوية اللجنة الخاصة، قال إن ماليزيا تفضل لجنة مفتوحة العضوية للأسباب التالية: إن أنشطة حفظ السلام أصبحت بعدا هاما في أنشطة الأمم المتحدة؛ وفي حين تتألف اللجنة الخاصة من ٣٤ عضوا، فإن هناك ٨٤ بلدا تساهم بالأفراد؛ ومن وجهة نظر السياسة العامة وكذلك من وجهة النظر التنفيذية، فإن حفظ السلام يتطلب اهتمام جميع الدول الأعضاء؛ واللجنة الخاصة هي المحفل الملائم الذي تعرب فيه الدول الأعضاء عن آرائها بشأن مسألة حفظ السلام وتتقاسمها؛ وتتمثل الممارسة المتبعة حاليا في إنشاء أفرقة عاملة مفتوحة العضوية تعنى بالمسائل الهامة مثل إصلاح مجلس الأمن، والمسائل المالية، وخطة للتنمية، وتعزيز الأمم المتحدة.

٢٩ - وزاد على ذلك قوله إنه لكي تكلل عمليات حفظ السلام بالنجاح فإنه لا بد من تحديد ولايات واضحة، وتوفير الموارد الكافية ولإيجاد القيادة الفعالة. وأوضح أنه يجب أن تتمتع البعثات في الميدان بالاستقلال الذاتي المالي والاداري المناسب، وتطبق بالتالي أي إجراءات وقائية ورقابية للحيلولة دون إساءة الاستعمال والتحايل. ويجب أن يقوم الموظفون المسؤولون عن البعثات بتنسيق المسائل المدنية والعسكرية في الميدان. ويجب على إدارة عمليات حفظ السلام أن تحتفظ لديها بسجل للأفراد وتستكمله؛ وينبغي إرسال استبيان الى الدول الأعضاء لذلك الغرض. وقال إن من الأهمية بمكان تدريب الأفراد العسكريين والميدانيين في إطار برنامج منسق من أجل إنشاء نواة عالمية حقا لـ "الخوذ الزرقاء". ومن المهم كذلك الحاجة الى إنشاء آلية استشارية بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن.

٣٠ - وأردف قائلا إن حكومة بلده وافقت على المشاركة في وحدة القوات الاحتياطية التابعة للأمم المتحدة. وأنها تدعم كذلك إنشاء قوة لإنفاذ السلام تابعة للأمم المتحدة لضمان عدم تعرض "الخوذ الزرقاء" للإهانة أو استخدامهم كوسيلة للمساومة. وقال إن من المسائل التي تبعث على القلق العبء المالي الذي تتحمله البلدان المساهمة بقوات، لا سيما البلدان النامية. وذكر أنه ينبغي أن تبذل الأمم المتحدة الجهود

اللازمة لكي تسدد فورا التكاليف التي تكبدتها البلدان المساهمة بقوات، كما يجب أن يكون هناك إنصاف في التعويض لقوات حفظ السلام التي تساهم بها البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو.

٣١ - السيد تلمان (النرويج): قال إن أنشطة حفظ السلام لا يمكن أن تكون فعالة إلا إذا كانت جميع الأطراف الشرعية ممثلة في المحافل المعنية. وينبغي أن يكون ذلك هو المعيار الرئيسي لتوسيع اللجنة الخاصة. وينبغي لجميع البلدان التي يمكن أن تساهم في العمليات السلمية أن تكون قادرة على المشاركة ليس فقط في اللجنة الرابعة بل وكذلك في اللجنة الخاصة. وأوضح أن هذه هي الطريقة الوحيدة للمحافظة على تقسيم العمل المقترح.

٣٢ - وتابع قائلا إن استمرار تردد بعض الدول الأعضاء في تسديد اشتراكاتها كاملة وفي الوقت المحدد أمر غير مقبول ويؤدي الى تفاقم العبء على البلدان المساهمة بقوات ولا يشجع على مشاركة البلدان النامية في عمليات حفظ السلام. وقال إنه ينبغي للأمم المتحدة أن تسدد ما عليها للبلدان المساهمة بقوات فورا وأن تسدد أيضا تكاليف استخدام المعدات المملوكة للقوات.

٣٣ - ومضى قائلا إن حكومة بلده، التي ما فتئت تشارك بنشاط في الجهد الرامي الى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على القيادة والتحكم في مجال عمليات حفظ السلام، تؤيد توصيات اللجنة الخاصة، ولاحظ مع الارتياح اعتزامها أن تظل التدابير المتعلقة بالقيادة والتحكم قيد الاستعراض. وذكر أنه ينبغي دراسة إمكانية اتخاذ المزيد من التدابير لتعزيز قدرات الأمم المتحدة في هذا المجال. ورحب بالتقدم الذي أحرز خلال السنة الماضية في تحسين الحوار بين البلدان المساهمة بقوات، ومجلس الأمن والأمين العام.

٣٤ - وتابع قائلا إن النرويج ما فتئت تشارك بنشاط في المناقشات الرامية إلى تحسين قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة وتكوين الاحتياطي التي ينبغي أن يجري توسيع نطاقها لتشمل كذلك المجال الإنساني. وتقدمت كذلك بعرض للمساهمة بالأفراد في عنصر الاحتياطي في مقر الأمم المتحدة في دائرة تخطيط البعثات التابعة لادارة عمليات حفظ السلام. وقال إن النرويج تقوم، بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة المختصة، بدراسة اتفاق لإنشاء مخزن للمواد الطبية تابع للأمم المتحدة في النرويج لأغراض عمليات حفظ السلام وعمليات المعونة الإنسانية. وذكر أنه بفضل وجود نظام تأهب فعال لتقديم المساعدة الطارئة، أرسلت النرويج مستشفى ميدانيا مجهز تجهيزا كاملا، مع ما يلزمه من الموظفين، إلى عملية الأمم المتحدة في رواندا.

٣٥ - واسترسل قائلا إنه بغية زيادة مشاركة البلدان الافريقية في عملية حفظ السلام، نظمت حكومة النرويج مشروعا مشتركا بين النرويج وجنوب افريقيا يطلق عليه اسم "التدريب من أجل السلام"، ودخل طور التشغيل منذ ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. أما أهداف المشروع، التي وضعت بالتشاور مع ادارة عمليات حفظ السلام ومنظمة الوحدة الافريقية، فهي المساهمة في إنشاء قوات احتياطية لعمليات حفظ السلام تكون تحت إشراف الأمم المتحدة أو منظمة الوحدة الافريقية، وتحليل إمكانية دمج الاستراتيجيات

المتعلقة بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية طويلة الأجل، وتشمل اتخاذ تدابير لمنع نشوء المنازعات وادارتها. وقال إن وفد بلده يرى إنه ينبغي اتخاذ إجراءات لتطوير الصلة بين عمليات حفظ السلام والمسؤوليات الأطول أجلا التي تقع على كاهل الأمم المتحدة في المجتمعات التي تمزقها الحروب.

٣٦ - وقال في ختام كلمته إنه نظرا لأن المنظمات الاقليمية تقوم بدور جديد في تسوية المنازعات، فإنه سيكون من الملائم أن تشرع اللجنة الخاصة في مواءمة المفردات والتعريفات المستخدمة في مجال حفظ السلام والأنشطة ذات الصلة.

٣٧ - السيد دوميتريو (رومانيا): قال إنه يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل أسبانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودول أخرى وكرر التزام رومانيا بقضية حفظ السلام والأمن. وأضاف قائلا إن رومانيا تحتل حاليا المرتبة العشرين من بين البلدان المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام. وفضلا عن ذلك، استضافت حكومة رومانيا ومنظمة حلف شمال الأطلسي حلقة دراسية عن الجوانب القانونية لحفظ السلام في بوخارست في تموز/يوليه ١٩٩٥ حضرها ممثلون من ٢٥ بلدا عضوا في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي، فضلا عن اليابان التي شاركت بوصفها "مراقبا نشطا".

٣٨ - وتابع قائلا إن جنديين رومانيين قتلا في أنغولا في أيار/مايو ١٩٩٥ عندما كانا في خدمة الأمم المتحدة، ولا يرى وفد بلده أن اتخاذ الترتيبات المتعلقة بالتعويض عن الوفاة أو العجز ستكون مسألة بعيدة أو نظرية وحث الهيئات المختصة في الأمم المتحدة على الموافقة على هذه الترتيبات في أسرع وقت ممكن.

٣٩ - ومضى قائلا إنه يجب على اللجنة الرابعة أن تقرر عدد المرات التي ينبغي إجراء مشاورات فيها بين البلدان المساهمة بقوات وأعضاء مجلس الأمن والأمانة العامة. ثم قال إنه ينبغي إجراء مشاورات فيما يتعلق بعملية الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، لا سيما نتائج التحقيق في مختلف الحوادث، وسلامة قوات الأمم المتحدة وصحتها ومعنوياتها.

٤٠ - وأعرب عن تقدير وفد بلده البالغ للاقتراح الكندي المتعلق بمشروع القرار قيد المناقشة والاقتراح الفنلندي المتعلق باتباع نهج أكثر تركيزا في عمل اللجنة الخاصة. وأوضح أن طريقة العمل هذه سوف لا تؤثر في الطبيعة الشاملة لولاية اللجنة الخاصة وسوف يتيح فرصة للأعضاء ليساهموا في عملها بفعالية أكبر؛ وينبغي للجنة الخاصة أن تضع في اعتبارها أن هناك علاقة جوهرية بين الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلام، وحفظ السلام وبناء السلام في فترة ما بعد المنازعات.

٤١ - وزاد على ذلك قوله إنه يجب على الأمم المتحدة أن تحسن البيئة الأمنية لأفراد حفظ السلام وتولي اهتماما خاصا بعنصر الأمن عند تخطيط عمليات حفظ السلام. وذكر أن رومانيا وقعت على الاتفاقية

المتعلقة بشأن سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ وأعرب عن أمله في أن تدخل حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن.

٤٢ - وأعرب في نهاية كلمته عن امتنان وفد بلده للمستشارين العسكريين في البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة الذين ساهموا في اصلاح المنهجية المتبعة في تحديد المبالغ التي تسدد مقابل المعدات التي تستخدمها القوات.

٤٣ - السيد ضياء الدين (بنغلاديش): قال إن وفد بلده يدعم الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تسوية المنازعات وفي مجال حفظ السلام. وذكر أن بنغلاديش هي حاليا خامس أكبر مساهم بالقوات ويبلغ عدد أفرادها العسكريين والمدنيين عدة آلاف موزعين فيما يزيد على ١١ منطقة نزاع. وأوضح أنه ينبغي توسيع عضوية اللجنة الخاصة بهدف مواجهة تعقد المشاكل العالمية. وأعرب عن رغبة وفد بلده، بوصفه مساهما كبيرا بالقوات، في المشاركة في أعمال اللجنة الخاصة.

٤٤ - وتابع قائلا إن وفد بلده يهنئ الأمين العام على إنشاء إطار للتنسيق بين ادارة الشؤون الإنسانية، وادارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام، وعلى وضع ترتيبات المؤازرة. وقال إنه ينبغي للأمين العام أن يجلب الموظفين الأكفاء من البلدان الرئيسية المساهمة بقوات والهيئات الأخرى المرتبطة بها ويكفل التمثيل العادل والمنصف لجميع البلدان في الهيئات المسؤولة عن حفظ السلام وفي مناطق البعثات. وذكر أن بنغلاديش قررت من حيث المبدأ المشاركة في ترتيبات المؤازرة التي وضعها الأمين العام وأنها بصدد وضع الصيغة النهائية للتفاصيل المتعلقة بالمساهمة بالقوات التي تعتزم وضعها تحت تصرف المنظمة. وذكر أنه كان من الضروري التعمق في دراسة اقتراح الأمين العام ومفاده أنه عندما لا تتمكن دولة عضو من توفير المعدات لعمليات حفظ السلام - وهو ما حدث أحيانا مع البلدان الصغيرة - ينبغي اتخاذ ترتيبات مؤازرة مع دولة أخرى قادرة على فعل ذلك.

٤٥ - وزاد على ذلك قوله إن عمليات حفظ السلام هي مسؤولية جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي ينبغي لها تسديد أنصبتها المقررة كاملة وفي الوقت المحدد. وأوضح أن دفع الاشتراكات في الوقت المحدد من شأنه أن يساعد على وضع التقديرات الشاملة للميزانية المتعلقة بعمليات حفظ السلام ومن شأنها أن تمكن الأمم المتحدة من تسديد المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات.

٤٦ - وأعرب عن اعتقاد وفد بلده بأنه من الحيوي تعزيز سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. وقال إن حقيقة وفاة عدد كبير من أفراد حفظ السلام في السنوات الأخيرة يشكل مصدرا لقلق بالغ. وذكر أن بنغلاديش التي قدمت هي الأخرى تضحيات في بعض البعثات، ترى أن على الأمم المتحدة أن تدفع تعويضات على الوفاة أو العجز. وقال إن هناك أيضا حاجة ملحة وأساسية إلى هيكل للقيادة والتحكم محدد بوضوح وموحد لجميع عمليات حفظ السلام البالغة التعقيد.

٤٧ - السيد كارسجارد (كندا): قال إن كندا تؤيد تماما المقترحات والتوصيات والاستنتاجات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة (A/50/230). وأضاف أن أغلبية البلدان المساهمة بقوات وغيرها من البلدان المهتمة كذلك في مسألة أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام قد مُثّلت خلال مداولات اللجنة الخاصة والمشاورات غير الرسمية التي جرت بشأن مشروع القرار المعروض حاليا أمام اللجنة والذي يظهر استمرار الاهتمام في تحسين قدرة المنظمة على الاضطلاع بعمليات لحفظ السلام. كما يبرهن اعتماد الاقتراحات والتوصيات والاستنتاجات الثمانية والخمسين الواردة في تقرير اللجنة الخاصة بتوافق الآراء أهمية التعاون المتعدد الأطراف في ذلك المجال من أنشطة المنظمة.

٤٨ - ومضى قائلا إن وزير الخارجية الكندي أشار في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ إلى زيادة التعقيدات والصعوبات المرتبطة ببعثات حفظ السلام خلال التسعينات واقترح إجراء إصلاح واسع لكثير من عناصر حفظ السلام وقدم توصيات يراد بها الحد من التأخيرات بين الموافقة على ولاية للأمم المتحدة ووزع عناصر حفظ السلام إلى منطقة البعثة. وأضاف أن كندا قدمت ٢٦ توصية عملية يمكن تنفيذها تدريجيا على الأجل القصير أو المتوسط أو الطويل. وركزت التوصيات على ستة مجالات رئيسية هي: صنع القرار على المستوى الرفيع؛ والإجراءات المالية؛ والقيادة والمراقبة على مستوى العمليات؛ والترتيبات الاحتياطية؛ والسوقيات والتدريب والمعدات؛ وبالنسبة للأجل الطويل، إمكانية إنشاء فريق طوارئ دائم للأمم المتحدة. وأعرب عن رغبة وفده في مناقشة هذه التوصيات مع الوفود المهتمة ومع الأمانة العامة وقال إنه يعتزم الاتصال باللجنة الخاصة لالتماس التوجيه منها بشأن تنفيذ التوصيات.

٤٩ - وتابع كلامه قائلا إن من المشجع أن تتناول الدول الأعضاء والأمانة العامة مسألة تحسين قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة بسرعة إلى حالات الأزمات. وقد لاحظ وفده مع الارتياح أيضا الخطوات الواسعة التي خطتها الأمانة العامة في تعزيز القدرات في مجالات التخطيط للبعثات ودعم التدريب والتمويل والسوقيات وإزالة الألغام والشرطة المدنية والتشاور مع البلدان المساهمة بقوات. وفي هذا السياق، يعترف وفده بالمساهمة التي قدمها السيد كوفي أنان وكيل الأمين العام السابق لعمليات حفظ السلام ويتطلع إلى العمل بشكل وثيق مع السيد عصمت ت. كتاني وكيل الأمين العام الحالي.

٥٠ - وأردف قائلا إن السنوات الأخيرة شهدت زيادة كبيرة في عدد البلدان المساهمة بقوات والاهتمام في سياسات حفظ السلام وممارستها وقد حان الأوان بكل وضوح لإعادة تناول مسألة عضوية اللجنة الخاصة. ويرحب وفده بزيادة عدد أعضاء اللجنة الخاصة ورجا منها أن تتجنب الدخول في مناقشات

عقيمة بشأن مسائل لا تمت بصلة مباشرة إلى قدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع بشكل فعال بعمليات لحفظ السلام.

٥١ - واختتم بيانه قائلا إنه منذ بدء أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام، بذلت كندا قدرا كبيرا من الجهد في تحسين التعاون المتعدد الأطراف في ذلك المجال. وبالرغم من المشاكل الخطيرة التي ووجهت خلال البعثات الصعبة في الصومال ورواندا ويوغوسلافيا السابقة، فإن وفده يؤمن بضرورة مواصلة الأمم المتحدة لجهودها الرامية إلى تحسين القدرة على التخطيط لبعثات معقدة في التسعينات والاضطلاع بها.

٥٢ - السيد أوادا (اليابان): قال إن الجلسة التذكارية الخاصة التي عقدتها الجمعية العامة للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة قد أتاحت فرصة للتأمل بتاريخ المنظمة ولتقييم إنجازاتها وأوجه قصورها على حد سواء. وأضاف أن أنشطة حفظ السلام التي تقوم بها المنظمة لا تزال من أبدع وأنجح الإنجازات في مجال صون السلم والأمن الدوليين.

٥٣ - ومضى قائلا إنه في أعقاب التطورات الأخيرة التي جرت في يوغوسلافيا السابقة لم يعد هناك أي شك في إمكانية تقليص قوة الأمم المتحدة للحماية إلى حد كبير. وعلاوة على ذلك، ستنتهي ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ وتنتهي ولاية بعثة الأمم المتحدة إلى هايتي في شباط/فبراير ١٩٩٦. ويمكن بالتالي تخفيض عدد الموظفين المشتركين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بمقدار الثلث تقريبا. واستدرك قائلا إنه بالرغم من بعض الانتقادات الموجهة لمختلف العمليات الأخيرة، فإن اليابان لا تزال مقتنعة بأن عمليات حفظ السلام تستطيع القيام بدور حيوي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وينبغي أن ينصب جهد اللجنة الخاصة على إعادة تأكيد الثقة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والانتفاع من الاقتراحات التي تقدمها الدول الأعضاء لتحسين فعاليتها.

٥٤ - وتابع كلامه قائلا إن من المهم اعتماد نهج واقعي يستند إلى الدروس المستفادة من التجارب السابقة. وفي ذلك السياق، ترحب اليابان بتأكيد الأمين العام على الدور الذي تقوم به العمليات التقليدية لحفظ السلام التي ساهمت مبادئها إلى حد كبير في نجاحها. وفيما يتعلق بمفهوم إنفاذ السلام، أعرب عن اعتقاد وفده أنه في حال وجود ضرورة لإقامة عملية من هذا النوع فإن ولايتها يجب أن تنص بكل وضوح على مدى الصلاحية والسلطة الممنوحة إليها بدقة ومدة بقائها بشكل محدد.

٥٥ - وأشار إلى أنه مرتاح تماما لاحتواء تقرير اللجنة الخاصة على عدد من النقاط التي تعلق اليابان أهمية خاصة عليها. وأول تلك النقاط قدرة الأمم المتحدة على الرد السريع. ففي ضوء الصعوبات التي ينطوي عليها تنظيم القوة للرد السريع تابعة للأمم المتحدة، تعتقد اليابان أنه من الأفضل عمليا تعزيز حالة التأهب لوحدات حفظ السلام عن طريق تقوية الترتيبات الاحتياطية الحالية. وأعلن أن وفده دعا إلى إنشاء مستودعات إضافية للمخزونات الاحتياطية من المعدات. وسيكون بالإمكان بالتالي تجنب التعقيدات في تجهيز عناصر حفظ السلام وتقصير المهلة المطلوبة لوزعهم. ويرحب وفده كذلك بالمبادرات المختلفة التي

قدمتها بعض الدول الأعضاء لتعزيز قدرات حفظ السلام في افريقيا. وإدراكا من حكومة اليابان لأهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به اليابان في ذلك الميدان، فقد عقدت مؤخرا بالتعاون مع جامعة الأمم المتحدة ندوة دراسية رفيعة المستوى بشأن مشاكل الصراع في افريقيا.

٥٦ - ومضى قائلا إن النقطة الثانية تتعلق بأمن من يشارك في أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام والجهود الأخرى ذات الصلة في ميدان المساعدة الانسانية. وأكد أن اليابان كانت من أوائل البلدان التي قبلت الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. لكن حكومته تدرك أن إنشاء إطار قانوني لا يغني عن إجراء تحسينات في الطريقة التي تنفذ فيها العمليات. وأعرب عن أمل حكومته في أن تعالج مسألة سلامة الموظفين في محفل مناسب في الأمم المتحدة.

٥٧ - والنقطة الثالثة هي ضرورة النظر بشكل جدي في مسألة تدريب الأفراد غير العسكريين المشاركين في أنشطة لحفظ السلام. وعلى الأمانة العامة أن تعد خطة شاملة تبين فيها احتياجات التدريب والتدابير التي يتعين على الدول الأعضاء اتخاذها لتلبية تلك الاحتياجات.

٥٨ - وأخيرا، أن من المهم جدا بالنسبة للأمم المتحدة أن تستعرض كل عملية لحفظ السلام بعد اتمامها بهدف استخلاص الدروس المستفادة للمستقبل. ولقد نظمت اليابان، بمبادرة منها، عدة حلقات دراسية حول تلك المسألة. فعلاوة على الندوة الدراسية التي عقدتها بشأن افريقيا، استضافت بالاشتراك مع جامعة الأمم المتحدة وأكاديمية السلم الدولية ندوة دراسية بشأن الأبعاد الجديدة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وقد انعقدت تلك الحلقة في طوكيو. ويسعده أن توصي اللجنة الخاصة، على أساس اقتراح ياباني، بأن يدعو الأمين العام قائد القوة أو ممثليه الخاصين ممن شاركوا في عمليات منجزة لحفظ السلام الى تقديم معلومات موجزة عنها الى الدول الأعضاء.

٥٩ - وقال إن اليابان بِسَنِّها في عام ١٩٩٢ لقانون التعاون الدولي للسلام، وضعت الإطار القانوني اللازم لمشاركتها في أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومنذئذ، أرسلت أفرادا لحفظ السلام للمشاركة في سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، وعملية الأمم المتحدة في موزامبيق، وأرسلت مراقبي انتخابات الى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور. وتعتزم اليابان أن ترسل في عام ١٩٩٦ وحدات للمشاركة في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في مرتفعات الجولان.

٦٠ - السيد كوابي (سوازيلند): قال إن الأمم المتحدة قامت بعمل يستحق الثناء في مجال إحلال السلام في مناطق نزاع معينة. وأضاف أنه لا يمكن الاضطلاع بعمليات وبعثات لحفظ السلام دون موارد مالية كافية، وأنه يشعر بالقلق لأن الموارد اللازمة لعمليات حفظ السلام قد بلغت ثلاثة بلايين دولار في عام ١٩٩٥، أي ثلاثة أضعاف الميزانية العادية. وأعلن أن هذه العمليات يجب أن تبقى عند مستوى قدرة الدول الأعضاء على الدفع. وناشد جميع الدول الأعضاء على احترام التزاماتها المالية احتراما كاملا ودفعها في الوقت المحدد. ومن المهم إيجاد حل فوري للمشاكل التي نشأت في سياق العمليات من قبيل فقدان الأموال

النقدية، وضياع المعدات بسبب خزنها دون رقابة أمنية وبسبب الإدارة الرديئة، والتبذير في مشتريات السلع، وتجاوز المشتريات للاحتياجات الفعلية.

٦١ - ورحب بالتعاون القائم بين الأمم المتحدة ومختلف المنظمات الاقليمية في منع نشوب المنازعات وحلها. وأحاط علما مع الارتياح بشكل خاص بالتعاون القائم بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية في أجزاء كثيرة من افريقيا، بما فيها أنغولا وبوروندي وجنوب افريقيا ورواندا وسيراليون والصومال والصحراء الغربية وليبريا وليسوتو وموزامبيق. وأعرب عن أمله في أن تضع الأمم المتحدة أدوات تدريبية قيمة لمساعدة الدول الأعضاء والمؤسسات الاقليمية في تنمية مهارات لحفظ السلام. ونوّه الى أن بعض عمليات حفظ السلام قد وزعت دون ترتيبات سوقية ملائمة كما هي الحال في الصومال وأنه يمكن تلافي ذلك.

٦٢ - وأردف قائلا إن المنظمات غير الحكومية قامت بدور أمني هام وقدمت مساعدات إنسانية في مناطق الصراعات السياسية. وأضاف أن جمعية بفالالي للصليب الأحمر في سوازيلند قدمت مساعدة الى كثير من اللاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين جاءوا الى سوازيلندا بسبب الحالة السياسية في بلدان منشئهم. وتتمثل الأهداف الرئيسية للجمعية في العمل في حالات المنازعات المسلحة وتوفير خدمات إغاثة طارئة الى ضحايا الكوارث من أي نوع كان وتقديم مساعدة في جميع الميادين المشمولة باتفاقيات جنيف. وناشد المجتمع الدولي تقديم المساعدة المالية الضرورية من أجل تمكين تلك المنظمة من أداء دورها الانساني.

٦٣ - وأعرب عن إيمان سوازيلندا بالتسوية السلمية في المنازعات الوطنية والدولية، وقال إن بلده يسوي خلافاته الداخلية بالوسائل السلمية ويتمسك بشدة بمبادئ الدبلوماسية الوقائية. وعقب التجارب الأخيرة التي حدثت في افريقيا، ساد اتجاه بضرورة زيادة التنسيق في مجال منع نشوب المنازعات وتسويتها وحفظ السلام. وواصلت الأمم المتحدة بنفس أقوى وبدعم من مجلس الأمن والجمعية العامة، تعاونها مع المنظمات الاقليمية. وقال إن وفده يرحب بهذه المبادرات.

٦٤ - السيد كيتينغ (نيوزيلندا): قال إن وفد بلده لا يتفق في الرأي مع الذين يرون أن أنشطة حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة أصبحت أقل أهمية. وبالعكس ينبغي أن يظل حفظ السلام يحتل مكانة رئيسية في المهمة العالمية للمنظمة، مثلما ورد ذلك بوضوح في الإعلان الصادر بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة.

٦٥ - وفيما يتعلق بالأزمة المالية، قال إنه لا يمكن للأمم المتحدة أن تستمر في تقديم القروض إلى ما لا نهاية لمن لا يدفعون اشتراكاتهم، على حساب البلدان المساهمة بقوات التي تستمر تسديداتها غير المدفوعة في الازدياد. وأضاف أن حكومة بلده تعارض بشدة الممارسة الحالية للأمانة العامة المتمثلة في اعتبار الالتزامات المالية تجاه البلدان المساهمة بقوات أقل أهمية من الالتزامات المالية الأخرى. وينبغي

معاملة جميع المقرضين بالتساوي. وأردف قائلا إن هناك أوجه إجحاف في الجدول الحالي للأنصبة المقررة، وينبغي تصحيحها. إلا أنها لا تشكل عذرا لنكران الالتزامات التي لا يمكن إلغاؤها بقرارات تتخذ من جانب واحد. ويتعين على جميع الدول الأعضاء دفع أنصبتها كاملة وفي حينها. وعدم القيام بذلك يقوض فعالية عمليات حفظ السلام.

٦٦ - ومضى قائلا إن وفد بلده يرحب بإعادة تنظيم إدارة عمليات حفظ السلام وتعزيز قدراتها وخاصة في ميادين تخطيط البعثات، والإدارة الميدانية والسوقيات والتدريب. وأضاف أن بلده الذي وفر عددا من الضباط العسكريين لإدارة عمليات حفظ السلام، يشعر بالقلق إزاء الاقتراحات بأن تلغى هذه الأخيرة على مراحل العديد من الوظائف المعارة؛ وقال إن ذلك يكون خطأ كبيرا. وأوضح أن المقترح المعتدل للأمين العام بتعزيز الإدارة يستحق التأييد ولكن ينبغي ألا يكون ذلك على حساب الخبرة المهنية التي يمكن أن يقدمها الضباط العاملون.

٦٧ - واسترسل قائلا إن نيوزيلندا تعتقد أن تعزيز إدارة عمليات حفظ السلام من شأنه أن يمكن المنظمة من التركيز على المشاريع الأطول أجلا. ولقد كانت لنيوزيلندا يد في أحد تلك المشاريع: إعداد الكتيب المتعلق بالدعم السوقي. وقال إن حكومة بلده أيدت أيضا الجهود الرامية إلى تحسين التدريب على حفظ السلام، عن طريق إنشاء أفرقة للمساعدة التدريبية مثلا. ورحب بدعوة اللجنة إلى دراسة إمكانية إلحاق أفرقة من ذلك القبيل بالبعثات الميدانية. وأضاف أن التدريب قبل الوزع يعد مجالا آخر يمكن فيه للدول الأعضاء أن تتبادل خبراتها. وفي آب/أغسطس ١٩٩٥، استضافت نيوزيلندا مراقبين من ثمانية دول أعضاء في الندوة الإقليمية لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا في تمرين سابق للوزع لقوة الأمم المتحدة للحماية. وأردف قائلا إن نيوزيلندا تتطلع إلى تدعيم ذلك التعاون والحوار في عام ١٩٩٦ عن طريق الاجتماعات التي تعقد بين دورات الندوة الإقليمية لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا المتعلقة بالتعاون بما في ذلك حفظ السلام والتي سترعاها ماليزيا وكندا.

٦٨ - وواصل حديثه قائلا إن التدريب سيشكل أيضا عنصرا هاما من عناصر أي ترتيب تعاوني جديد يستهدف تحسين قدرة الأمم المتحدة على الرد السريع. وأضاف أن نيوزيلندا واحد من عدة بلدان اجتمعت على المستوى الوزاري في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ وأيدت مبادرات لتحسين قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة السريعة في الحالات المتأزمة. وتستهدف تلك المقترحات تدعيم نظام الترتيبات الاحتياطية القائم حاليا والذي التزمت به حكومة بلده رسميا.

٦٩ - ومضى قائلا إن قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة السريعة لقرارات مجلس الأمن بإنشاء عمليات لحفظ السلام تعتمد أيضا على حسن الاتصال بين المجلس والبلدان المستعدة للمساهمة. وينبغي طمأنة البلدان المساهمة بقوات بأنه ستمنح لقواتها مهمة واضحة وممكنة التحقيق، وبأنه توجد ترتيبات من أجل الاستعراض المنتظم للعمليات، وبأن سلامة رعاياها تؤخذ في الاعتبار. وذكر بأن نيوزيلندا والأرجنتين بدأتا قبل سنة مناقشات في مجلس الأمن حول الترتيبات المؤسسية الجديدة للمشاورات مع البلدان المساهمة بقوات. وكانت النتيجة التزاما باتخاذ تدابير عملية لتعزيز عملية التشاور. وأضاف أن التشاور مع البلدان

المساهمة بقوات لا يسير بعد على نحو مَرْضي. وقد آن الأوان لكي يفتح مجلس الأمن هذه المسألة من جديد وأن يتابعها في حوار مفتوح مع البلدان المساهمة بقوات.

٧٠ - وفيما يتعلق بعضوية اللجنة الخاصة المعنية بعملية حفظ السلام، قال إن هناك، مثلما اعترف بذلك مشروع القرار A/C.4/50/L.10 اهتماما واسع النطاق بالإسهام في أعمال اللجنة الخاصة. ونيوزيلندا تؤيد الطلب الموجه إلى اللجنة الخاصة بأن تنظر في توسيع عضويتها ولكنها ترى في نفس الوقت أن هناك خيارا واقعيا واحدا، جعلها مفتوحة باب العضوية. وأضاف أنه ينبغي عدم وضع معايير تجعل العضوية في اللجنة محدودة وقاصرة على فئة خاصة. وأوضح أن أي مجموعة من المعايير تقريبا ستستبعد بعض الدول ذات المصالح المشروعة. واستدرك قائلا إنه إذا كان يتعين وضع معايير، فإن أحد المعايير الواضحة والأساسية ينبغي أن يقضي باستبعاد أية دولة عليها متأخرات في الأنصبة المقررة لحفظ السلام من المشاركة.

٧١ - واسترسل قائلا إنه ينبغي الاعتراف بأن هناك مجموعة كبيرة من أعضاء الأمم المتحدة لها مصلحة في حفظ السلام. فحفظ السلام يعزز نظام أمن دولي يشكل الأمن الإنمائي والأمن الاقتصادي وحقوق الإنسان أجزاء لا تتجزأ منه. واختتم حديثه قائلا إن وفد بلده لا يعتقد أن للكفاءة تناسبا عكسيا مع عدد أعضاء اللجنة. وتأييد العضوية المحدودة لا يتجاوز على ما يبدو كونه جهدا لإدامة امتيازات نخبة معينة.

٧٢ - السيد كوفاندا (الجمهورية التشيكية): قال إن عمليات حفظ السلام تمثل واحدة من أهم وسائل المساهمة في حل الصراعات وتعزيز السلام، ولكنها لا يمكن مع ذلك أن تحل محل التسوية السياسية للنزاعات. وأضاف أن وفد بلده لا يؤيد التقييمات السلبية من جانب واحد لفعالية عمليات حفظ السلام ويؤيد تماما جميع المقررات المؤدية إلى تحسينها. وأردف قائلا إن الإنهاء المقترح لبعض العمليات من شأنه أن يخلق ظروفا مواتية لإضفاء بعض الاستقرار على عمليات حفظ السلام ولإجراء استعراض شامل للمسألة ككل. ومضى قائلا إن الممارسات الأخيرة في تنفيذ عمليات حفظ السلام قد أثبتت صحة بعض المبادئ التي جرى اختبارها على نحو جيد فيما يتعلق بالولاية والتمويل والتخطيط ووحدة القيادة والمراقبة والحياد والشفافية. وقد ولدت نهاية الحرب الباردة توقعات غير واقعية فيما يتعلق بما يمكن أن تنجزه الأمم المتحدة. وقد بين مثال "المناطق الآمنة" في البوسنة والهرسك أن من المستحيل الاحتفاظ بالسيطرة التامة على ولاية كانت غير قابلة للتحقيق منذ البداية. وواصل حديثه قائلا إنه بعد وزع أية عملية لحفظ السلام، فإنه إذا سحبت الأطراف المتحاربة دعمها لاتفاق السلام ولدور الأمم المتحدة وقررت عرقلة جهودها، ينبغي إنهاء عملية حفظ السلام. فالبديل الآخر هو استخدام القوة وهو غير مقبول عموما.

٧٣ - وأضاف أن استخدام وحدات قوة الرد السريع في قوة الأمم المتحدة للحماية لم يسبق له مثيل في عمليات حفظ السلام. وأردف قائلا إن من الواضح، بدون استخلاص أية نتائج سابقة لأوانها، أن استخدامها بالاشتراك مع أنشطة المنظمة الإقليمية المعنية، يشكل رادعا هاما وأداة قسرية بالنسبة لجميع المتحاربين. ومن ناحية أخرى، ينبغي الاعتراف بأن استخدام القوة فيما يتجاوز الدفاع عن النفس يهدد بتعريض حياد قوة الأمم المتحدة للشبهة وتحويلها إلى طرف في النزاع. وبشكل عام، فإن قوات حفظ السلام ليست مدربة

ولا مجهزة لعمليات الإنفاذ. لذلك ينبغي النظر إلى استخدام القوة على أنه ملاذ أخير وينبغي ألا يستخدم إلا في أغراض محددة بدقة مع بذل أقصى الجهود للحفاظ على حياد الأمم المتحدة.

٧٤ - واسترسل قائلا إن استخدام المنظمات الإقليمية في عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة يتطلب التقيد بجميع المبادئ العامة والمحددة للتعاون بين تلك المنظمات والأمم المتحدة. وقال إن بلده يقدر جميع التدابير المؤدية إلى توثيق التعاون مع تلك المنظمات. وأضاف أن المصاعب المالية الحالية التي تواجهها الأمم المتحدة تجعل من المغري جدا تحويل المسؤولية عن حل النزاعات إلى المنظمات الإقليمية وحدها وتعويض عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة بأفرقة عمل مشتركة متنوعة تمثل بعض تجمعات ائتلافية معينة ويؤيدها مجلس الأمن. ومن الواضح أن البلدان المشاركة في مثل تلك العمليات ستمولها من مواردها الذاتية وهنا يكمن بالضبط بعض أوجه الضعف حيث أنه لا تقدر على المشاركة فيها إلا البلدان التي لها موارد كافية وقوات مجهزة ومدربة على نحو جيد.

٧٥ - ومضى قائلا إنه يؤيد إدخال المزيد من التحسينات على أجهزة التشاور بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات. وينبغي أن تتيح تلك الأجهزة إجراء مشاورات مع البلدان التي يمكن أن تساهم بقوات قبل تحديد ولاية أية عملية جديدة. وأوضح أن البلدان المساهمة بقوات هي تحت رحمة أعضاء مجلس الأمن. ومع ذلك فإنه يأمل ألا ينظر مجلس الأمن إلى تلك المشاورات على أنها التزام فقط بل بوصفها أحد المدخلات في عملية تحديد الولايات. ومع أن أعضاء المجلس يتحملون المسؤولية السياسية عن تحديد الولايات، فقد لا تصل إليهم دائما بصورة مباشرة نتائج التجربة العملية المكتسبة من الميدان. ورحب أيضا بالمقترح بإنشاء كتيبة للوزع السريع تابعة للأمم المتحدة تحت إدارة عمليات حفظ السلام، حيث يمكن أن يعزز ذلك عمليات التخطيط والتنظيم والتنسيق قبل الوزع الفعلي للبعثات كما يمكن أن يسد فجوة في تحليل عمليات حفظ السلام المنتهية.

٧٦ - وواصل حديثه قائلا إن من الأساسي عند وزع عملية معينة لحفظ السلام، إطلاع سكان البلد المعني إطلاعا كاملا على أهدافها. وينبغي تنظيم حملات إعلامية وإدراج آليات العلاقات العامة في تخطيط جميع العمليات. وقال إن وفد بلده يؤيد أيضا المقترح بأن يعد الاتحاد الأوروبي مدونة لقواعد السلوك في عمليات حفظ السلام. وأردف قائلا إن التحسينات الجارية في نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية هامة بالنسبة لفعالية العمليات وكفاءتها.

٧٧ - واسترسل قائلا إن قوات الجمهورية التشيكية ستكون قد انسحبت قبل نهاية عام ١٩٩٥، من أول عملية لها لحفظ السلام، وهي قوة الأمم المتحدة للحماية/عملية الأنكرو التي هي من أكثر العمليات تعقيدا وإثارة للخلاف في تاريخ عمليات حفظ السلام. واختتم حديثه قائلا إن وفد بلده يود أن يشيد بذكرى جميع الرجال والنساء من جميع البلدان الذين لقوا مصرعهم في عمليات حفظ السلام، وهم يحاولون بدون أنانية إحلال السلم ببلدان توجد في أكثر الأحيان بعيدا عن بلدانهم.

٧٨ - السيد ماسيدو (المكسيك): أشار إلى الزيادة الأخيرة في عدد عمليات حفظ السلام وتشعب المهام الموكولة إليها، فقال إنه بالرغم من أن الاستخدام المستمر للوسائل السلمية في تسوية المنازعات يعد علامة مشجعة، فإنه يعد أيضا أوضح إشارة إلى أن الأسباب الكامنة للصراعات الدولية لم تختف. وأضاف أن عمليات حفظ السلام لا يمكن أن تحل محل الحوار بين الأطراف وينبغي ألا تحل محله؛ وهي لا يمكن إلا أن تصحب الجهود التي تبذلها الأطراف المعنية وأن تدعمها.

٧٩ - ومضى قائلا إن أحد المبادئ الأساسية التي ينبغي أن تنظم الاضطلاع بعمليات حفظ السلام هو موافقة الأطراف على وجود أفراد على أراضيها، وعلى أحكام وشروط وزعهم ونطاق مهامهم. وأضاف أن حياد العمليات التي يضطلع بها أصحاب الخوذات الزرق وعدم استخدامهم للقوة إلا في حالة الدفاع المشروع عن النفس، شرطان ينبغي تطبيقهما أيضا في عمليات حفظ السلام.

٨٠ - واستدرك قائلا إنه لا يمكن لأية عملية لحفظ السلام أن تكون فعالة إلا إذا كانت الدول الأعضاء على استعداد لتقديم ما يلزم من أفراد ومعدات وتمويل. ولذلك يحث وفد بلده مجلس الأمن، وخاصة أعضاءه الدائمين الخمسة، على ضمان النجاح السوقي لكل عملية يقررون إنشاءها.

٨١ - وأضاف أن وفد بلده يؤكد مرة أخرى دعوته إلى إعادة تقييم الاتجاه نحو اللجوء إلى الفصل السابع من الميثاق كأساس لإنشاء عمليات حفظ السلام، حيث أن ذلك الفصل الذي لا يتناول إلا التدابير القسرية التي يمكن أن تتخذها الأمم المتحدة لفرض جزاءات على الذين ينتهكون النظام القانوني الدولي، يعد استثناء ولا يمكن أن تصبح أحكامه قاعدة عامة أو تطبق كيفما اتفق على جميع الحالات.

٨٢ - وواصل حديثه قائلا إن وفد بلده يحث أيضا الأمم المتحدة على التخلي عن الممارسة المتمثلة في إحلال عمليات حفظ السلام محل القوات المتعددة الجنسيات تحت قيادة دولة عضو واحدة؛ إذ ليس هناك أي أساس قانوني لذلك الإجراء الذي يتعارض مع روح الميثاق ونصه.

٨٣ - واسترسل قائلا إن عمليات حفظ السلام ينبغي أن تمول من ميزانية الأمم المتحدة، وانه يتعين على أعضاء مجلس الأمن الدائمين الخمسة، وفقا لمسؤولياتهم الخاصة عن حفظ السلام والأمن الدولي، الاستمرار في تحمل حصة كبيرة من العبء المالي.

٨٤ - وقال إن وفد بلده يؤكد مرة أخرى على الحاجة إلى توخي الحذر الشديد عند النظر في المبادرات الرامية إلى الزيادة في قدرة المنظمة على الاستجابة السريعة. فرغم أنها قد تبدو جذابة، فإنها غير منصوص عليها في الميثاق ولذلك يتعين فحص آثارها القانونية والمالية بدقة. وعلاوة على ذلك، فإن من الأساسي تفادي تعزيز صورة الأمم المتحدة بوصفها منظمة ذات غرض عسكري. فالأمم المتحدة قد أنشئت لحفظ السلام.

٨٥ - ومضى قائلا إن من الأساسي احترام مبدأ القيادة والمراقبة الموحدتين لقوات الأمم المتحدة، حيث أن تلك هي الطريقة الوحيدة التي تضمن نجاح ووحدة العمليات وتكفل تمثيل الإرادة الجماعية وليس المصالح السياسية للبلدان المساهمة بقوات. وينبغي تعزيز المشاورات مع تلك البلدان وينبغي أن تكون الكفاءات التقنية والتدريب، وليس مجرد معايير سياسية، العامل الحاسم في تعيين القادة.

٨٦ - واختتم حديثة قائلا إنه فيما يتعلق بتوسيع عضوية اللجنة الخاصة، فإن وفد بلده يؤيد المقترح، الوارد في مشروع القرار قيد النظر والداعي إلى جعلها مفتوحة باب العضوية.

٨٧ - السيد مبارك (لبنان): قال إنه رغم مرور ٣٠ سنة على إنشاء اللجنة الخاصة، فإنها لم تعتمد بعد إطارا مناسبا لعمليات حفظ السلام لأنه بالرغم من أن انتهاء الحرب الباردة قد وفر مناخا ملائما لها، فقد واجهت مشكلتين هما تكوينها المحدود والمهام الجديدة الموكولة لعمليات حفظ السلام. فمنذ عام ١٩٨٨، تم تشكيل ٢٠ عملية حفظ سلام جديدة كما تزايد عدد الأفراد المشتركين في هذه العمليات على نحو هام.

٨٨ - وأضاف أن حل مشكلة التكوين المحدود للجنة الخاصة يدعو إلى إعادة تحديد ولايتها بوضوح، نظرا لترابطها بولاية الهيئات الأخرى المفتوحة باب العضوية المعنية ببرنامج السلام. وينبغي أن يوضع في الاعتبار أن عمليات حفظ السلام والأمن مرتبطة ببناء السلم والدبلوماسية الوقائية.

٨٩ - واسترسل قائلا إن وفد بلده يعتقد أن عمليات حفظ السلام هي أفضل الوسائل المتاحة للمنظمة للاستجابة للصراعات. ولذلك يتعين على أعضاء الأمم المتحدة المساهمة في إعادة تحديد ولاية اللجنة الخاصة وتزويدها بالوسائل اللازمة للاضطلاع بمهمتها. وينبغي أن تقوم اللجنة، كجزء من تلك المهمة، بدراسة تجارب مختلف عمليات حفظ السلام، حيث أن البعض منها كلل بالنجاح، في حين لم يحقق البعض الآخر أهدافه.

٩٠ - وواصل حديثه قائلا إن الشرق الأوسط كان مسرحا لعمليات حفظ السلام منذ بدء العمل بهذه الآلية. وتواصل قوات الطوارئ الدولية التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان عملها غير الأناني والهام في جنوب لبنان. وقال إن وفد بلده يعترف بأهمية ذلك العمل وبالفعالية التي ما زال يتم بها. واستدرك قائلا إن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لم تتمكن من إنجاز المهام التي أوكلها إليها مجلس الأمن وذلك بسبب رفض إسرائيل تنفيذ القرارات ذات الصلة بالموضوع. وشكر الأفراد العسكريين للقوة لتعاونهم مع الجيش اللبناني ومساعدتهم للسكان المدنيين في الجنوب اللبناني. وأضاف أن وجود هذه القوات أعطى سكان تلك المنطقة من لبنان دعما سياسيا وإنسانيا ثمينا في مواجهتهم للممارسات التعسفية الإسرائيلية. وشكر أيضا الدول المشاركة في عمليات القوة والأمين العام ومساعديه في الأمانة العامة للجهود الدؤوبة التي يبذلونها لتعزيز السلم.

ورفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠.